القضاء في الإسلام / ١

القضاء و القاضي

آية الله الشيخ مهدي هادوي الطهراني

تعريب

خضر آتش فراز

دار النشر اميركبير

طهران، ١٣٩٠

www.ketab.ir

سرشناسه: هادوی تهرانی، مهدی، ۱۳۴۰ـ
عنوان و نام پدیدآور: القضاء و القاضی/ مهدی هادوی الطهرانی؛ تعریب خضر آتش فراز.
مشخصات نشر: تهران: امیرکبیر، ۱۳۸۹.
مشخصات ظاهری: ۳۲۹ ص.
فروست: القضاء فی الإسلام؛ ۱.
شابک: 978-964-00-1360-1
وضعیت فهرست‌نویسی: فیپا.
یادداشت: عربی.
موضوع: قضاوت (فقه)
شناسه افزوده: آتش فراز، خضر، ۱۳۳۹ـ
رده‌بندی کنگره: ۱۳۸۹ ۶۰۱۳ ق ۱۶ هـ/۱۹۵/۱ BP
رده‌بندی دیویی: ۲۹۷/۳۷۵
شمارهٔ کتابشناسی ملی: ۱۹۷۲۰۲۳

شابک: ۱ـ۱۳۶۰ـ۰۰ـ۹۶۴ـ۹۷۸

دار النشر امیرکبیر

مع مساهمة بیت الحکمة للطباعة و النشر و مؤسسة بیت الحکمة الثقافیة

طهران: شارع جمهوري اسلامي، ساحة الاستقلال، صندوق البريد: ۴۱۹ـ۱۱۳۶۵

القضاء و القاضي

© حق الطبع: ۱۳۹۰، دار النشر امیرکبیر www.amirkabir.net

الطبعة: الاولى

المؤلف: آية الله الشيخ مهدي هادوي الطهراني

تعريب: خضر آتش فراز

اخراج: امیرحسین حیدري

مصمّم غلاف الكتاب: محمدرضا نبوي

نوع القلم: لوتوس ۱۴

المطبعة: سپهر، طهران، شارع ابن‌سينا (بهارستان)، الرقم ۱۰۰

الكمية: ۲۰۰۰

السعر: ۵۲۵۰۰ ريال

حقوق الطبع محفوظة

www.ketab.ir

الفهرس

المدخل ١٣
مقدمة ١٥
منهج البحث ١٥
أهمية البحث ١٦
القسم الأول: كليات ١٧
الفصل الأول: القضاء ١٩
١. القضاء، تحليل المفهوم ١٩
٢. أقسام القضاء ٢٢
٣. ضرورة القضاء في الإسلام ٢٢
الفصل الثاني: المذهب القضائي في الإسلام ٢٧
١. أهداف المذهب القضائي ٢٧
٢. مباني النظام القضائي في الإسلام ٢٩
القسم الثاني: منصب القضاء ٣٣
مقدمة ٣٥
الفصل الأول: منصب القضاء للمعصومين (عليهم السلام) ٣٧
الفصل الثاني: الفقهاء و منصب القضاء ٤٥
الف. مشهورة أبي خديجة ٤٥
دراسة سند مشهورة أبي خديجة ٤٦
دلالة مشهورة أبي خديجة ٤٨

www.ketab.ir

ب. مقبولة عمر بن حنظلة ٥٠
سند المقبولة ٥١
دلالة المقبولة ٥٤
ج. التوقيع الشريف ٥٦
سند التوقيع ٥٦
دلالة التوقيع ٥٨
المقارنة بين الروايات الثلاثة ٦٢
الدليل العقلي على ثبوت منصب القضاء ٦٢
الفصل الثالث: قاضي التحكيم ٦٥
أدلة نفوذ حكم قاضي التحكيم ٦٦
الآيات القرآنية ٧٠
أدلة الوفاء بالشرط ٧١
السيرة العقلائية ٧٢
الإجماع ٧٤
الخلاصة ٧٥
القسم الثالث: شخصية القاضي ٧٧
مقدمة: أنواع القضاة ٧٩
الفصل الأول: شرائط و صفات القاضي المنصوب من قبل الشارع ٨١
ألف. الإجتهاد ٨١
قضاء غير الفقيه ٨١
قضاء المجتهد الأعلم ٨٨
سند عهد مالك الأشتر ٨٩
دلالة عهد مالك الأشتر ٩٣
الإجتهاد و القضاء ٩٣
القضاء حال قيام الحكومة الإسلامية ٩٤
ب. البلوغ ٩٧
ج. العقل ٩٩
د. الإيمان ٩٩
هـ. الذكورة ٩٩
و. العدالة ١٠٠
حقيقة العدالة ١٠٥
ملكة العدالة ١٠٥
ارتكاب الصغيرة ١٠٨

www.ketab.ir

رفع توهم ۱۱۱
اشتراط المروءة و عدمه ۱۱۲
إثبات العدالة ۱۱٤
روايات حسن الظاهر ۱۱٥
روايات أصالة العدالة ۱۱۷
روايات اشتراط تحصيل الوثوق بالعدالة ۱۲۰
الجمع بين الروايات ۱۲۱
القضاء و العدالة ۱۲۲
الشروط الأخرى ۱۲۳
ز. طهارة المولد ۱۲۳
ح. شرط الضبط و الحافظة الطبيعية ۱۲٤
ط. أن يكون رشيداً ۱۲٤
ي. الحرية ۱۲٥
ك. البصر ۱۲٦
ل. القراءة و الكتابة ۱۲٦
م. شرط الكفاية ۱۲٦
شروط القاضي عقلا ۱۲۷
قضاء من ترد شهادته ۱۲۸
تحقيق المسألة ۱۲۹
١. شهادة الولد على الوالد ۱۳۰
٢. شهادة العبد على مولاه ۱۳۱
٣. شهادة المتهم ۱۳٥
الف. جلب المنفعة ۱۳٦
١. شهادة الشريك لصالح شريكه الآخر ۱۳۸
٢. شهادة صاحب الدين لصالح المدين ۱۳۹
٣. شهادة السيد للعبد المأذون ۱٤۰
٤. شهادة الوصي و الوكيل ۱٤۰
ب. الشهادة التي تدفع ضرراً ۱٤۱
ج. شهادة العدو ۱٤۲
د. شهادة السائل بكفه ۱٤۳
هـ. شهادة المتبرع بالشهادة ۱٤٤
الفصل الثاني: القاضي المنصوب من قبل الفقيه ۱٤۷
١. الإجتهاد ۱٥٦

www.ketab.ir

٢. البلوغ ١٥٦
٣. العقل ١٥٧
٤. الإيمان ١٥٧
٥. الذكورة ١٥٧
٦. العدالة ١٥٨
٧. طهارة المولد ١٥٩
٨. الرشد ١٥٩
حصيلة الكلام ١٦٠
الفصل الثالث: شرائط و صفات قاضي التحكيم ١٦١
الفصل الرابع: طرق إحراز شروط و صفات القاضي ١٦٣
طرق إثبات شروط القاضي لدىٰ طرفي الدعوىٰ ١٦٤
التوكيل في القضاء ١٦٤
خاتمة: نظرية أهل السنة ١٦٧
القسم الرابع: الوظائف، الآداب و أحكام القاضي ١٦٩
تمهيد ١٧١
الفصل الأول: وظائف القاضي ١٧٣
١. أداء التكليف ١٧٣
استحباب القضاء ١٧٣
٢. رعاية الترتيب في القضاء ١٧٤
قطع الدعوىٰ بدعوىٰ أخرىٰ ١٧٦
الإبتدار بالدعوىٰ معا ١٧٧
اختلاف حالات طرفي الدعوىٰ ١٨١
٣. التسوية بين الخصوم ١٨٢
العدالة ثبوتاً و إثباتا ١٨٤
الميل القلبي لأحد طرفي الدعوىٰ ١٨٤
التعامل مع غير المسلمين ١٨٥
٤. تلقين أحد الخصمين ١٨٦
علم القاضي و تلقين صاحب الحق ١٨٨
تلقين غير القاضي لأحد طرفي الدعوىٰ ١٨٩
الفصل الثاني: آداب القاضي ١٩١
١. دعوة المتخاصمين للكلام ١٩١
٢. الترغيب في الصلح ١٩١
الفصل الثالث: أحكام القاضي ١٩٣

www.ketab.ir

١. أخذ الأجرة على القضاء ١٩٣
الف. أخذ الأجرة من بيت المال ١٩٤
ب. أخذ الأجرة من المتخاصمين ١٩٧
٢. إعطاء الرشوة للقاضي ١٩٩
مفهوم الرشوة ٢٠٠
رشوة القاضي العادل ٢٠٢
رشوة قاضي الجور ٢٠٣
القسم الخامس: القضاء ٢٠٥
مقدمة ٢٠٧
الترافع إلى قضاة الجور ٢٠٧
حالة الإضطرار ٢١١
الفصل الأول: المدعي والمنكر ٢١٥
المعيار في تشخيص المدعي ٢١٧
انقلاب المدعي منكرا بخبر الثقة ٢٢٠
القضاء، رفع الظلم ٢٢١
خلاصة الكلام ٢٢٣
الفصل الثاني: شروط سماع الدعوى ٢٢٥
شروط المدعي ٢٢٥
١. البلوغ ٢٢٥
الحماية القانونية للقصر ٢٢٦
٢. العقل ٢٢٨
٣. الرشد ٢٢٩
٤. كون المدعي صاحب علاقة بالدعوى ٢٣١
شروط الدعوى ٢٣٢
١. أن يكون للدعوى أثر ٢٣٢
٢. أن يكون معلوما ٢٣٢
٣. أن يصح تملكه شرعاً ٢٣٤
٤. الجزم ٢٣٥
شروط المدعى عليه ٢٣٩
١. الوجود ٢٣٩
٢. التعيين ٢٣٩
شروط أخرى لسماع الدعوى ٢٤١
١. بيان السبب ٢٤١

www.ketab.ir

٢. حضور المدعىٰ عليه ٢٤١
مفاد الرواية ٢٤٣
ادعاء إنكار المدعىٰ عليه ٢٤٤
شرطية قسم المدعي ٢٤٤
حقوق الناس، حق الله ٢٤٥
حفظ حقوق الغائب ٢٤٦
الفصل الثالث: كيفية القضاء ٢٤٧
جواب المدعىٰ عليه ٢٤٧
١. إقرار المدعىٰ عليه ٢٤٨
عدم صدور الحكم ٢٥٠
ادعاء الإعسار ٢٥٠
ثبوت الإعسار ٢٥١
الرأي النهائي ٢٥٣
احتمال ٢٥٦
حبس المديون ٢٥٦
موانع إلزام المعسر بالكسب ٢٥٧
الأعمال غير المتعارفة لأداء الدين ٢٥٧
٢. إنكار المدعىٰ عليه ٢٥٧
يمين المنكر ٢٥٩
تبين كذب اليمين ٢٦٢
رد اليمين علىٰ المدعي ٢٦٣
بينة المدعي بعد رد اليمين عليه ٢٦٤
طلب المدعي الإمهال في الحلف ٢٦٤
رد اليمين علىٰ المنكر مرة أخرىٰ ٢٦٤
رجوع المنكر عن طلب اليمين ٢٦٤
نكول المنكر ٢٦٥
الإكتفاء بنكول المنكر ٢٦٥
رد القاضي اليمين علىٰ المدعي ٢٦٩
رجوع المنكر عن النكول ٢٧٢
جهل طرفي الدعوىٰ ٢٧٣
طلب المنكر الإستمهال ٢٧٤
إقامة البينة من قبل المدعي ٢٧٤
إحراز شروط البينة ٢٧٥

www.ketab.ir

كفاية إحراز شروط البينة ۲۷٦
دراسة المسألة ۲۷۷
فروع في الإدعاء على الميت ۲۸۰
الشاهد الواحد و اليمين ۲۸۲
الدين ۲۸٤
تقديم الشهادة على اليمين ۲۸٤
شروط الاثبات بالشاهد و اليمين ۲۸٥
الشهادة و يمين المالكين مشاعاً ۲۸٦
ادعاء الدين على الميت ۲۸٦
۳. سكوت المدعى عليه ۲۸۷
طلب المدعى عليه الاستمهال ۲۹۱
٤. جهل المدعى عليه ۲۹۱
٥. إقرار المدعى عليه لصالح الغير ۲۹٤
التنازع في عين واحدة ۲۹۷
الإدعاء بعد الإدعاء ۲۹۸
التنازع بين الرجل و المرأة في متاع البيت ۲۹۸
تنازع الشريكين في ملكية متاع البيت ۳۰۰
الترجمة في القضاء ۳۰۱
تعيين القاضي ۳۰۳
الفصل الرابع: الحكم القضائي ۳۰٥
۱. مفهوم الحكم ۳۰٦
۲. صدور الحكم ۳۰٦
اعتبار اللفظ في الحكم ۳۰٦
اعتبار اللفظ في إنشاء الحكم ۳۰۷
كتابة الحكم ۳۰۹
كيفية كتابة الحكم ۳۰۹
۳. مصدر القضاء: فتوى القاضي، القوانين الموضوعة ۳۱۰
٤. تنفيذ الحكم ۳۱۱
إجراء حكم القاضي ۳۱۱
مسألة بتفسيرات مختلفة ۳۱۲
رواية السكوني ۳۱٥
حقوق الله و حقوق الناس ۳۱٦
شروط البينة على حكم القاضي ۳۱٦

www.ketab.ir

عدم وضوح حكم القاضي ٣١٧
زوال الشروط المعتبرة ٣١٧
تعيين المحكوم عليه..... ٣١٩
٥. تأخير الحكم ٣٢٠
المحصلة النهاية ٣٢١
٦. نقض حكم القاضي ٣٢١
نقض حكم القاضي في الحكومة الجائرة ٣٢١
نقض حكم القاضي في دولة العدل..... ٣٢٣
فهرس مصادر الكتاب..... ٣٢٥

www.ketab.ir

المدخل

يعتبر القضاء أحد شؤون الفقيه الجامع للشرائط إلى جنب كل من وظيفتي الإفتاء و الولاية، و أحد أركان الحكومة الإسلامية كما يلاحظ أن كتاب القضاء يحتل مساحة واسعة في مصنفات الفقه الإسلامي.

و لقد بحث المرجع الكبير و مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام الخميني (قدس سره) كتاب القضاء في رسالته العملية «تحرير الوسيلة» دراسة تعتمد المنهج و الأسلوب المتبع في المصنفات الفقهية القديمة، كذلك بحث على نفس المنوال كلا من كتاب الشهادات و كتاب الإقرار اللذين يمثلان وسائل الإثبات القضائي، و أفردهما ببحث مستقل.

و يمثل كتابنا هذا «القضاء في الإسلام» دراسة تحقيقية - شرحاً و نقداً- لآراء الإمام الخميني (قدس سره) في هذه الأبواب الثلاثة - القضاء، الشهادات و الإقرار- معتمدين في ذلك منهجية منطقية نستعرض القضاء الإسلامي و قانون المرافعات و المحاكمات و شرائطها، و بطريقة استدلالية.

نركز في المجلد الأول من الكتاب الذي يحمل عنوان «القضاء و القاضي» على دراسة شخصية القاضي، وظائف القاضي، آداب و أحكام القضاء، ثم دراسة قانون المرافعات و المحاكمات في الإسلام.

www.ketab.ir

في المجلد الثاني و الذي يأتي تحت عنوان «طرق الإثبات و القواعد القضائية» نستعرض فيه طرق الإثبات القضائي في الإسلام، ثم نعرج البحث على بيان القواعد الفقهية في مجال القضاء الإسلامي.

أما المجلد الثالث فسوف نستعرض فيه المتن الكامل لكتاب القضاء و الشهادات و الإقرار من رسالة تحرير الوسيلة للإمام الخميني (قدس سره) مع الحواشي و التعليقات التي تترجم و تظهر فيها معطيات المجلدين السابقين.

كما احتوت الدراسة على إعداد مجموعة من الفهارس العلمية و فهارس المصادر المعتمدة.

نأمل أن يكون كتاب «القضاء في الإسلام» مرشدا و دليلا جيداً للباحثين و الحقوقيين في مجالات الحقوق و القضاء الإسلامي و أن يحظى برضاهم إن شاء الله تعالى.

مهدي هادوي الطهراني
استاذ الدراسات العليا في الحوزة العلمية
رئيس قسم الفقه و الحقوق
في شورى دراسة المتون التابعة لوزارة العلوم

www.ketab.ir

مقدمة

إن «كتاب القضاء» يمثل باباً من أبواب الفقه المعروفة منذ الأيام الأولى للتدوين الفقهي، و حتى عصرنا الراهن. فقد جاء في كتاب «فقه الرضا»[1] المنسوب إلى الإمام الثامن علي بن موسى الرضا (عليه السلام)، (١٥٢ - ٢٠٢هـ) بحث تحت عنوان «باب القضاء و أحكامه».[2]

ثم إن ما يبحث عادة في هذا القسم من الفقه منصب على دراسة المسائل التي تتعلق بشروط القاضي، آداب القضاء، كيفية صدور الحكم، و طريقة إقامة الدعوى ثم التدقيق و البت فيها.

منهج البحث

يمكن للباحث إذا أراد الخوض في هذه الدراسة أن يعتمد فيها أحد المناهج التالية:

١. المنهج التقليدي: في هذا المنهج تدرس المباحث و المسائل التي تعرض لها القدماء و أكثر الفقهاء و التي جاءت في مصنفاتهم، فتكون ثمرة تلك الدراسة

---

١. الظاهر أن الكتاب من مصنفات «علي بن الحسين بن موسى بن بابويه» والد الشيخ الصدوق صاحب كتاب من لا يحضره الفقيه.

٢. انظر: علي أصغر مرواريد، الينابيع الفقهية، ج ١، صص ١ - ٦.

www.ketab.ir

إعداد تحقيق يعتمد على منهج القدماء و لكنه مستند إلى معطيات و مباني علمي الأصول و الفقه المعاصرين.

٢. المنهج التقليدي الموسع: أيضا في هذا المنهج تدرس المباحث التي تعرض لها القدماء لكن مع اضافات تتناسب مع الحاجات و التساؤلات المعاصرة يعتمد فيها على المباني الفقهية و الأصولية الحديثة، فيكون حاصل الدراسة أوسع و أشمل من ناحية المسائل المطروحة إلا أن الطريقة و المنهج المتبع هو نفس منهج القدماء.

٣. المنهج الحديث: في هذا المنهج ترسم فيه ملامح «مذهب النظام القضائي في الإسلام» على أساس «نظرية الفكر المدون»، فتكون ثمرة هذه الدراسة مماثلة لما جاء في كتاب «المذهب الإقتصادي للإسلام و نظامه».[1]

في هذه الدراسة و مع الأخذ بعين الإعتبار الإمكانات و الشروط المتاحة نكتفي في بداية الأمر بتسليط الأضواء على المباحث الكلية «للمذهب القضائي في الإسلام و نظامه»، ثم مواصلة البحث اعتمادا على المنهج الثاني من المناهج المذكورة.

أهمية البحث

انطلاقا من كون قانون المرافعات و المحاكمات الإسلامي يبحث في كتاب القضاء ليكون دليلا و مرشدا للقضاة المسلمين، من هنا يكتسب بحث القضاء أهمية كبرى على مر العصور و تتضاعف تلك الأهمية في الفترة التي تقام فيها الحكومة الإسلامية التي ينبغي أن تكون هيكلية المؤسسة القضائية و تفريعات القضاء فيها متطابقة مع الموازين الشريعة و مستندة عليها.

---

١. مهدي هادوي تهراني، مكتب و نظام اقتصادي اسلام، مؤسسة خانه خرد الثقافية، الطبع الأول، ١٣٧٨ هـ. ش.

www.ketab.ir